

منظمة حقوق الانسان والتنمية
Human Rights and Development Organization
(HUDO)



جنوب كردفان / جبال النوبة
التقرير الشهري (يناير ٢٠١٤)

مقدمه

بدأت السلطات السودانيه بإجراءات أكثر قمعيه في هذا الشهر تمثلت في تفعيل كل القوانين (المرفوضه سلفاً) التي تمكنها من ذلك، ففعلت لأول مره التعديل الذي أجرته لقانون القوات المسلحه في يونيو من العام المنصرم، والذي يجيز محاكمة المدنيين عسكرياً. كما فعلت مواد نائمته في قانون العمل الطوعي لسنة ٢٠٠٦ والذي يجيز للوزير إستصدار ما يراه مناسباً، فعمل علي إيقاف أعمال اللجنه الدوليه للصليب الأحمر، وبذلك حرم كثير من المستقدين الذين يتعدون المليون والنصف من خدماتها والذين جلمهم من دارفور، مما يعني المزيد من الجرائم الإنسانيه. ظهرت قوات الجنجويد بكل إنتهاكاتها، فبعد أن مارست ما مارست بدارفور وكما في جنوب كردفان فهي الآن تمارس جرائمها الإنسانيه بحاضرة شمال كردفان تحت بصر ورعاية من أوجدها بدارفور وجلبها لكردفان.

الحالة الأمنية

واصلت السلطات السودانيه قصفها الجوي لمناطق جبال النوبة والنيل الأزرق، وكان لمدينة كودا (تحت سيطرة الحركه الشعبيه) الحظ الأوفر من قصف الطيران لهذا الشهر. توسعت دائرة التدهور الأمني بكردفان لتشمل مدينة الأبيض وذلك نتيجة لتركز قوات الجنجويد بها بعد دحرم من مناطق العمليات، فمارسوا التقتيل وإغتصاب الفتيات والنهب مع الإعتداء اليومي علي المواطنين.

التطورات السياسيه

جاء خطاب رئيس الجمهوريه والذي عمدت السلطات علي وضع المواطنين في حالة ترقب وتفاؤل، مخيباً لمن كان يأمل في أن يأتي بجديد. بل أظهر المزيد من السخريه لدي العامه.

من المفترض أن تبدأ جلسات المفاوضات بين الحكومه السودانيه والحركه الشعبيه/ شمال في شهر فبراير. ويأمل الناشطون والمهتمين بأن تساعد في دفع تنفيذ الإتفاقات السابقه كما بأن تؤدي لفتح الممرات لإغاثة المتضررين من آثار الحرب في جنوب كردفان والنيل الأزرق، لحين الوقف الشامل للحرب والتسويه.

لقد فعلت السلطات الأمنيه قوانينها القمعيه في مواجهه اللجنه الدوليه للصليب الأحمر وأوقفت نشاطها الفعال والذي يستفيد منه أكثر من مليون وخمسائة شخص بالسودان (بحسب بيان اللجنه الدوليه للصليب الأحمر). فإن قانون تنظيم العمل الطوعي والإنساني لسنة (٢٠٠٦) والذي رفضه وقاومه المجتمع المدني منذ حين صدوره وحذر منه يحوي في جنياته أدوات القمع، فالماده (٣ - ح) تقول نصاً (تتوفر فيها أى شروط أخرى يضعها الوزير من وقت لآخر) أي تتوفر في المنظمه أي شروط يضعها الوزير من وقت لآخر، مما يعني أن يفصل ما يريده الوزير لإيقاف أي منظمه دوليه يريد. وها هو الوزير يفصل ما يراه لإيقاف الصليب الأحمر. كما تم تفعيل تعديل الماده السادسه من قانون القوات المسلحه والتي تسمح بمحاكمة المدنيين عسكرياً وذلك في مواجهه معتقلي أحداث شمشكه.

الوضع الإنساني

ما زال حراك النازحين بمنطقة العباسيه يمثل هاجساً. فنسبه لرفض السلطات إقامة معسكرات بمدينة العباسيه فلجأ نازحو مناطق شمشكه وما حولها لعدة خيارات منها:

- أجز بعض المقتردين بيوتاً بالعباسيه تكدست بها أسر لنازحين، (زارت HUDO أربعة أسر يقطنون بمنزل يحوي ثلاث غرف).

- تأكدت (HUDO) من وجود تجمعات لنازحين من مناطق سبوت وسوق الجبل تقدر بأكثر من مائة أسره بقرى توتيدر وأم القرى يعيشون في العراء وأكواخ من المواد المحليه (القش) لا تقيهم برد الشتاء، تم حصرهم بواسطة المفوضيه ولكن لم يستلموا أي حصة من المواد الإغاثيه.
- وصل لمعسكر قرية أم مرح نازحين يقدر عددهم بعشره ألف نازح من قري كالنج وشمشكة. لوحظ توفر المواد الغذائية الإغاثيه بأسواق العباسيه ورشاد في مقابل الحوجه الماسه للنازحين.

الإعتقالات

لم ترصد (HUDO) حالات إعتقالات أو إفراج عن معتقلين في هذا الشهر. وبقاء المعتقلين مع سوء الأوضاع بالمعتقلات.

شأن آخر: محاكمات النيل الأزرق

واصلت المحكمة الجنائية الخاصة بمدينة سنجه جلساتها في يومي (٢٩ - ٣٠ يناير ٢٠١٤) برئاسة القاضي/ عبد المنعم يونس، أكملت فيها إستجواب المتهمين ال(٧٨) في قضية أحداث النيل الأزرق. وحددت المحكمة جلسات قادمه في يومي (٥ - ٦ فبراير ٢٠١٤) لتوجيه التهمه بواسطة المحكمة كما لتقديم هيئة الدفاع قائمة شهود الدفاع.

أحداث متفرقه

- منذ رجوع قوة الجنجويد مدحوره من مناطق العمليات وهي تعيث فساداً بمدينة الأبيض، تمثل ذلك في القتل والإغتصاب والفوضي وكان آخرها مقتل كُـلٍ من:

١. آدم عيسى (٤٢ سنة)، مواطن يقطن حي الصالحين بالأبيض. تصدي لمجموعه من الجنجويد داهمته بمنزله فأطلقوا عليه أعيره ناريه أردته قتيلاً. جاء نفرٌ من أهل الحي لنجدته لدي سماعهم لصوت الأعيه الناريه، فإشتبكوا مع المجموعه. فما كان من مجموعة الجنجويد إلا أن أطلقت المزيد من الإعيه عليهم فأصابت منهم خمسة عشره بإصابات متفاوتة بعضهم طريح المستشفى (عند كتابة هذا التقرير علمت HUDO وفاة أحدهم وهو/ أسعد آدم حمدين، ٣٤ سنة، أعمال حره). حدث ذلك في يوم (٣١ يناير ٢٠١٤).

٢. محمود عيسى (٣٢ سنة)، يعمل تاجر (صاحب متجر بقاله بحي التضامن/ الأبيض)، بعد مقاومته لمجموعه من الجنجويد حاولت نهبه بمتجره فأطلقوا عليه أعيره ناريه أردته قتيلاً، وذلك في يوم (الأول من فبراير ٢٠١٤). كما ظهرت حالات إغتصابات للنساء.

علي أثر ذلك في يوم (٣ فبراير ٢٠١٤) خرجت جماهير مدينة الأبيض في مسيره مندده ورافضه لوجود الجنجويد بالمدينه وصلت حتي مقر الحكومه. فوعد الوالي أحمد هارون بأنه سيتم ترحيلهم خلال أربعة وعشرون ساعه.

- لأول مره تُفعل السلطات الحكوميه تعديل ماده (٦) بقانون القوات المسلحه وتقدم علي محاكمة مدنيين عسكرياً وهم جميعهم من الشباب دون الثلاثون من العمر، فلقد إعتقلتهم الإستخبارات العسكريه إبان هجومها علي شمشكة. البعض أعتقل من شمشكة وآخرون من مناطق تنقيب الذهب حول شمشكة حيث كانوا يعملون كعمال بالمناجم، وبعض من الفارين من جحيم الحرب الدائره مؤخراً بجنوب السودان. إعتقلتهم السلطات بتهمه إنتمائهم للجبهه الثوريه فقط بدليل إنحدارهم من مجموعات جبال النوبه ودارفور!!! وهم:

(١) سعيد أحمد العوض

(٢) مبارك إسحق

(٣) الصادق بدرالدين أحمد

(٤) عمار آدم أرباب

(٥) إبراهيم عيسى

(٦) محي الدين إبراهيم

(٧) جمعه بدوي جمعه

(٨) هشيم سليمان

(٩) فاروق كجو

(١٠) إبراهيم

ظل المذكورين بحراسات الإستخبارات العسكريه بمدينة الأبيض لأكثر من شهرين تحت التعذيب والمعامله المهينه وحرمانهم من الإستحمام، بعدها قدموا لمحكمه عسكريه مع بقائهم بزنازين الشاكي، أقيمت لهم حتي الآن ثلاثه جلسات

لمحاكمتهم وأعلنت الجلسة القادمة في يوم (١٧ فبراير ٢٠١٤). علمت (HUDO) بأنهم قد تم ترحيلهم مؤخراً في يوم (٣ فبراير ٢٠١٤) لسجن الأبيض.

نداء

إن معاناة المتأثرين بالحرب تزداد حدتها ورقعتها الجغرافية. فكل الأدوات القمعية بيد النظام مستخدمة في مواجهتهم، حتي القوانين التي يفترض بأن تحميهم فصلت لتقتين الظلم عليهم. فما مارسته السلطات بإيقاف أعمال اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومحاكمة المدنيين عسكرياً كما الإعتقالات اليومية كل ذلك تم بإستغلال الدولة لسلطة القانون وتحريفه لمقاصدها، فكثير من القوانين السودانيه تجافي القوانين الدوليہ الإنسانيه وما صادقت عليه منها وما هو ملزمٌ لها. كل ذلك يتأتى لها نسبه لفشل المجتمع الدولي في تنفيذ أوامر القبض في مواجهة المتهمين في الجرائم الدوليہ. لماذا قوات الجنجويد متمركزه بمدينة الأبيض؟ لأن أحمد هارون (المطلوب دولياً) والياً لشمال كردفان، فهم في ضيافته حيث هو من إستجلبهم. ومساهمتهم في القتال بجنوب كردفان مما يشير بأنه ما زال الحاكم الفعلي لكردفان الكبرى يدير كل أمورهما.

لن يتأتي الأمن ولن يهنأ مواطني مناطق النزاعات إلا بالقبض علي الجناه والمتهمين دولياً وذلك بممارسة المزيد من الضغط بواسطة المنظمات الدوليہ والمحليه والناشطين علي الفاعلين ومتأخذي القرار الدولي.

HUDO

٦ فبراير ٢٠١٤